



مرشح الدائرة الثانية أكد أن القيادة السياسية رسمت خارطة طريق لانتشال البلد من الفساد الذي استشرى

بدر الحميدي: نملك فائضاً مالياً يحتاج إلى رجال دولة أكفاء يقودون المرحلة الجديدة ويتعظون من أخطاء السابقين

أعدده للنشر: عبدالعزيز المطيري

أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق بدر الحميدي أن القيادة السياسية رسمت خارطة طريق لانتشال البلد من الفساد الذي استشرى، مؤكداً أن هذا الأمر يدعو للتفاؤل وهذا سبب ترشيحي للمرة الثانية. وقال الحميدي في لقاء صحفي: نملك فائضاً مالياً يحتاج إلى رجال دولة أكفاء يقودون المرحلة الجديدة ويتعظون من أخطاء السابقين. وعن موضوع انتخابات الرئاسة في مجلس 2022 قال الحميدي: دخلت مجلس الأمة وأنا أحمل 39 صوتاً نيابياً متفقين على التصويت لي في انتخابات الرئاسة. بعض الوزراء أكدوا موافقتهم على التصويت لي في الرئاسة بالإضافة إلى تأكيد القيادة السياسية على أنها ستكون على الحياض. ولكن بعض النواب والوزراء تغيرت أفكارهم وأطروحاتهم، وخرجت بنتيجة 28 صوتاً. وما أساءني هو بيان الحكومة بعد الجلسة الافتتاحية بأنها على ارتياح.. كان الأجدر بها أن تكون حيادية. وحول القضية الإسكانية، قال الحميدي: نواجه قضية حقيقية في السكن. تسببت بنظري في عزوف الشباب عن الزواج بسبب تكلفة الإيجارات المرتفعة. وتقدمت في المجلس باقتراح 33 ألف وحدة سكنية بالتعاون مع المدير العام للبلدية الكويت، مينا أن حصة مشروع الإسكاني ملياراً ديناراً 2 مليار ونصف المليار تذهب إلى خزانة بنك الائتمان لسداد العجز ونصف المليار لبناء البنية التحتية لمشروعنا. وذكر جلسة المتقاعدين كانت للتصويت على منحة الـ 3000 لكن فوجئنا بطلب الحكومة بمبلغ الـ 500 مليون دينار.. فاعترضنا على هذا الأمر. وأجّلت الجلسة وحل المجلس. وقال إن رئيس الوزراء السابق الشيخ صباح الخالد رجل نظيف وصاحب ثقافة عالية ولكن للأسف لم يكن صاحب قرار. والحكومة السابقة لا تملك رؤية أو خططا لانتشال البلد من الأزمات وقد كنت أحد طارحي النقطة برئيسها. ولولا لطف الله علينا وارتفاع أسعار النفط لما استطاعت الدولة أن تسدد العجز الائتواري وتعويض النقص في صناديق الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة. وأكد أن مرسوم التصويت بالطاقة المدنية يغير مخرجات الانتخابات وتركيب المجلس القادم في جميع دوائر الكويت. وحال وصولي إلى البرلمان سأبني إنشاء صندوق التكافل الاجتماعي ومشروع مدينة الصابرية، والوزير إذا كان نظيف اليد وجادا في الإصلاح وعمل باجتهاد فلا يحتاج أن يصطدم بالسلطة التشريعية، وإلى تفاصيل اللقاء:



- لولا لطف الله علينا وارتفاع أسعار النفط لما استطاعت الدولة أن تسدد العجز الائتواري وتعويض النقص في صناديق الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة
- جلسة المتقاعدين كانت للتصويت على منحة الـ 3000 لكن فوجئنا بطلب الحكومة بمبلغ الـ 500 مليون دينار.. فاعترضنا على هذا الأمر وأجّلت الجلسة وحلّ المجلس
- حصة مشروع الإسكاني أكثر من مليار دينار.. 2 مليار تذهب إلى خزانة بنك الائتمان لسداد العجز ونصف المليار لبناء البنية التحتية لمشروعنا

دخلت مجلس الأمة وأنا أحمل 39 صوتاً نيابياً متفقين على التصويت لي في انتخابات الرئاسة

نواجه قضية حقيقية هي السكن.. تسببت بنظري في عزوف الشباب عن الزواج بسبب تكلفة الإيجارات المرتفعة

تقدمت في المجلس باقتراح 33 ألف وحدة سكنية بالتعاون مع المدير العام لبلدية الكويت

الحكومة السابقة لا تملك رؤية أو خططا لانتشال البلد من الأزمات وقد كنت أحد طارحي النقطة برئيسها

هناك 48 هيئة ومؤسسة مقابل 16 وزيراً.. هذه الهيئات والمؤسسات تنفيح واضح لرؤسائها الذين يتسلمون رواتب ومكافآت فلكية

يجب أن نفسح المجال للطاقات الشبابية التي تحمل فكراً وثقافة تواكب هذا الجيل

تبنيت قانوناً بإنشاء جهاز مركزي مستقل خاص بالجنسية الكويتية يترأسه وزير الداخلية

مرسوم التصويت بالبطاقة المدنية سيغير مخرجات الانتخابات وتركيب المجلس القادم في جميع دوائر الكويت



ماذا حصل في انتخابات رئاسة مجلس 2020؟

● دخلت مجلس الأمة وأنا أحمل 39 صوتاً من النواب متفقين على التصويت لي في انتخابات رئاسة مجلس الأمة 2020 وكنت على اتصال مع بعض الوزراء وأكدوا موافقتهم لي في تصويت الرئاسة بالإضافة إلى أن القيادة السياسية أكدت لي أنها ستكون على حياض ولكن حصل تغيير من بعض النواب والوزراء الذين تغيرت أفكارهم وأطروحاتهم وخرجت بنتيجة 28 صوتاً. ناهيك عن إبطال الأصوات الثلاثة والتي أبطلت عمداً وما أساءني حقيقة هو بيان الحكومة بعد انتهاء جلسة الافتتاح والتي ذكرت أنها على ارتياح بما حصل في تصويت الرئاسة وكان الأجدر بها أن تلتزم الحياض.

ما تقييمك لاداءك في مجلس الأمة 2020؟

● الجميع يعلم أنني كنت في السابق وزيراً للإسكان لمدة 4 سنوات وخرجت بجميع المشاريع السكنية التي ترونها اليوم ولله الحمد، لذلك عندما دخلت المجلس السابق وضعت نصب عيني قضية الإسكان لأننا اليوم نواجه قضية حقيقية تسببت بوجهة نظري بعزوف الشباب عن الزواج بسبب تكلفة الإيجارات المرتفعة التي بالكاد يتحملها بعض الشباب فأصبحت أمام معضلة تسببت مشاكل اجتماعية وتقدمت في المجلس باقتراح 33 ألف وحدة سكنية بالتعاون مع المدير العام لبلدية الكويت وخرجنا مع المهندسين لتحديد مناطق المشروع حيث تتراوح أسعار الوحدات السكنية ما بين 60 و70 ألف دينار كويتي ومساحة الأراضي 300 متر مربع وحصيلة هذا المشروع هي 2 مليار دينار تذهب لخزانة الدولة وإيضاً قمنا بتحديد إلى أين سيذهب هذا المبلغ واقترحنا أن تذهب مليار ونصف إلى خزانة بنك الائتمان لسداد العجز الذي يحتاج إليه المواطنون في مشروع مدينة الطلال السكنية ونصف مليار دينار تصرف لبناء البنية التحتية للمشروع الذي تقدمنا به.

وبناء على ذلك تم الاتفاق مع وزير المالية ووزير البلدية آنذاك وحولنا المقترح إلى اللجنة المالية وتمت الموافقة على هذا المشروع ومن ثم أرسلنا المقترح إلى اللجنة التشريعية وتمت الموافقة وأردم المقترح في جدول الأعمال ولكن للأسف لم يخالفاً الحظ حيث كانت هناك جلسة التأمينات الاجتماعية وبعدها أجّلت الجلسات إلى أن حل المجلس.

كانت هناك اعتراضات نيابية في جلسة المتقاعدين فما الذي حصل في هذه الجلسة؟

هذا المشروع بكافة احتياجاته من البنية التحتية والخدمات العامة كالجعميات التعاونية والمراكز الصحية وغيرها من الخدمات من دون أن تتحمل الدولة أي كلفة لهذا المشروع مقابل إعطاء بعض المنشآت في هذه المنطقة للشركات التي أشرفت على هذا المشروع لمدة 40 عاماً ومن ثم تعود هذه المنشآت إلى الدولة مرة أخرى وقدمت هذا المشروع إلى جميع اللجان البرلمانية المختصة ولكن وزارة الإسكان رفضت هذا المقترح مع العلم أن مشروع مدينة الصابرية ومشروع الـ 33 ألف وحدة سكنية يكلف الدولة صفر دينار بل يعود إليها بإيرادات مالية ويوفر عليها الكثير من المليارات وبناء على ذلك لامست أن الحكومة لا تريد أن تحل القضية الإسكانية!

هناك الكثير من التفاؤل في رئيس الحكومة الجديد فهل تعتقد أن هذه الحكومة سوف تنجح؟

● لا شك أن القيادة السياسية رسمت خارطة طريق لانتشال البلد من الفساد الذي استشرى في البلد وهذا الأمر يدعو للتفاؤل ونرى اليوم أن رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح قد أعطى الصلاحيات للوزراء، لذلك نرى هؤلاء الوزراء أصبحوا ينجززون بعض الملفات وقد كانوا لا يستطيعون إنجازها في الماضي، وهذا نتيجة أن رئيس الوزراء لديه القدرة على اتخاذ القرار وجدياً في الإنجاز، ونصيحني لرئيس الوزراء هي إذا كنت تسعى للنجاح فلا بد أن تستعين بالكوادر الشبابية من أبنائنا وبناتنا لأنهم يملكون العقلية والإخلاص وهذا ما سيهبط بالكويت من جديد.

الانتخابات وهل سيؤثر على التركيبة البرلمانية؟

● من وجهة نظر أن هذا القانون مطمئن ولو أن هناك اختلافات بين الفقهاء الدستوريين والقانونيين في هذا المرسوم فمن حق أي مرشح أن يطعن في هذا المرسوم، وبالطبع ستغير التركيبة البرلمانية التي أشرفت على هذا المشروع بعد صدور مرسوم البطاقة المدنية، وعلى سبيل المثال في المناطق كجابر الأحمد التي تحتوي على 16 ألف ناخب من مختلف شرائح المجتمع، بالإضافة إلى منطقة النهضة ومنطقة شرق الصليبخات، لذا لا بد أن تتغير مخرجات الانتخابات وتركيب المجلس في جميع دوائر الكويت.

القضايا والاقتراحات التي ستتناها في حال وصولك إلى قبة عبدالله سالم؟

● هناك العديد من المقترحات التي سنتبناها بإذن الله والتي تصب في مصلحة المواطن على سبيل المثال مقترح إنشاء صندوق التكافل الاجتماعي والذي يعود مدخوله من عوائد وإيرادات الدولة بنسبة أقل من 1٪ وعن طريق هذا الصندوق سيتم توزيع مدخول ثابت للمواطنين لا يتجاوز 700 دينار بشرط أن يكون صاحب العلاقة لا يملك إلا راتبه الشخصي ولا يوجد لديه أي مدخول آخر، وفكرة هذا الصندوق جاءت بناء على أن المواطن لا يستطيع تحمل غلاء المعيشة الذي تعاني منه الآن والراتب الأساسي لا يسد الحاجة الكثير من المقترحات التي تخدم الشباب وهناك أيضاً مشروع مدينة الصابرية التي تحتوي على 54 ألف وحدة سكنية يتم تسليمها إلى جميع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية لإنشاء

وتعويض النقص في صناديق الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة وكانت الدولة ستضطر للاقتراض لسداد اليوم نملك ولله الحمد فائضاً مالياً يحتاج إلى رجال دولة أكفاء يقودون المرحلة الجديدة ويتعظون من أخطاء السابقين. وأيضاً هناك 48 هيئة ومؤسسة مقابل 16 وزيراً فهذه تتفجع واضع لرؤسائها الذين يتسلمون رواتب ومكافآت فلكية ولهذا السبب تقدمت بمقترح قانون يرض على مزيد رواتب رؤساء الهيئات عن 5000 دينار ولا تزيد مكافآتهم على شهرين فلا يعقل أن تقدر المكافأة السنوية بـ 100 ألف دينار.

أود أن أشير إلى نقطه مهمة بأن الحكومات السابقة دائماً تستعين بوزراء ومستشارين كبار سن «مخلص غازهم» وأنا أحدهم، وقد تحدثت عن هذا الموضوع في المجلس السابق فعندما كنت وزيراً قدمت كل ما لدي من مشاريع سكنية وجسور معلقة أما الآن فلا أستطيع أن أقدم كل ما لدي كوزير بل يجب أن نفسح المجال للطاقات الشبابية التي تحمل فكراً وثقافة تواكب هذا الجيل.

تبنيت عدة قوانين تخص الجنسية الكويتية في المجلس السابق فما هي؟

● نعم لا شك أن الجنسية الكويتية هي أساس مركزية مستقل خاص بالجنسية الكويتية يترأسه وزير الداخلية ويكون هذا الجهاز مختصاً بالجنسية الكويتية فقط.

في الحقيقة تفاجأنا من الحكومة عندما طلبت 500 مليون تذهب لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لسداد العجز الائتواري فقد كان المتفق عليه أن الجلسة ستتم فيها التصويت على مكافأة المتقاعدين فقط وهذا ما صرحت به الحكومة قبل الجلسة عندما قالت إن مبلغ مكافأة المتقاعدين جاهز للصراف وأنها تنتظر تصويت مجلس الأمة على هذا القانون ولكن كانت المفاجأة هي إدراج 500 مليون من ضمن جلسة المتقاعدين فاعترضنا أنا ومجموعة من النواب على هذا الأمر.

ما رأيك في أداء الحكومة السابقة؟

● رئيس الوزراء السابق الشيخ صباح الخالد رجل نظيف وصاحب ثقافة عالية ولكن للأسف لم يكن صاحب قرار وقد أعلنت في المجلس السابق أن الحكومة «منتهية الصلاحية»، لأنها لا تملك القرار بالإضافة أن الدولة تعاني من عجز يقدر بـ 26 مليار دينار وناهيك عن صندوق الاحتياطي العام قد «تشف» والحكومة السابقة كانت قد اتخذت من صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وأيضاً تصريحات الحكومة عندما قالت أنها لا تستطيع دفع رواتب المواطنين لمدة 3 أشهر فهل يعقل أن يحصل هذا في دولة تملك ثالث أكبر صندوق سيادي في العالم فبالنظر إلى هذه الحكومة لا تملك رؤية أو خططا لانتشال البلد من هذه الأزمات وقد كنت أحد طارحي النقطة برئيسها، لولا لطف الله علينا وارتفاع أسعار النفط بسبب الأوضاع الإقليمية لما استطاعت الدولة أن تسدد العجز الائتواري